

بَحْثُ الطَّرِيقِ الإحصائيةِ المَحْدِثَةِ

للدكتور المهدي سعيد

رئيس فرع التعداد الزراعي بمصلحة الاقتصاد الزراعي والتفريع بوزارة الزراعة

مقدمة :

إن الغرض من هذه المقدمة هو تقديم عرض مختصر لأهمية الطرق الإحصائية الحديثة في التقديرات الزراعية المختلفة التي بدأت الوزارة في اتباعها وفي استخدامها لتشمل مختلف أوجه النشاط الزراعي والحيواني في الجمهورية المصرية . ومن المعتاد أنه قبل تطبيق مثل هذه النظم الجديدة وتعميمها — يجرى تطبيقها على نطاق ضيق للاطمئنان إلى إمكان تنفيذها وفقا للتصميمات التي وضعت لها تحت الظروف والإمكانيات المحلية : وقد تم بالفعل تطبيق بعض هذه الطرق على تقدير متوسط محصول القطن لكل من القطن والأرز بمديرية واحدة «مديرية الدقهلية» عام ١٩٥٥ ، وعلى ضوء هذا التمديد وثبوت نجاح هذه الطرق تقرر تعميمها لتقدير محصول القمح بجميع المديريات في الموسم الزراعي ١٩٥٥ — ١٩٥٦ ، كما أجريت في نفس الموسم بمديرية المنوفية تجارب علمية لبحث مدى استجابة محصول القمح للتقاوى المحسنة ولبعض معاملات التسميد ، وذلك في أراضى الزراع أنفسهم على اختلاف حيازاتهم لاختبار النتائج التي سبق الحصول عليها في محطات التجارب ونشرها بين الزراع عمليا تحت ظروفهم المتباينة في مختلف أنحاء المديرية ، تمهيدا لإجراء تجارب مماثلة بالمديريات الأخرى . كما بدى بالفعل في إعداد وتصميم بعض الطرق المناسبة لتقدير الماشية والحيوانات ومنتجاتها بمديرية القليوبية ، وكذلك بدى ببعض الأبحاث الخاصة بتقدير مساحات المحاصيل والفاكهة والخضر وغير ذلك من الأساليب التي سبقتنا الدول المتقدمة إلى استخدامها والاعتماد على نتائجها في تخطيط اقتصادياتها القومية ووضع السياسات المحلية والدولية . فالإحصاءات الدقيقة عن الإنتاج السنوى من المحاصيل الزراعية مثلا هى الأساس الذى تعتمد عليه الحكومات فى اتخاذ القرارات الخاصة بالتوسع أو الإقلال من إنتاج محصول معين وتوزيع الأراضى

والمواد بين المحاصيل والمشروعات الزراعية توزيعاً يتناسب مع حاجة البلاد وهذا صحيح بالنسبة لأي مشروع إنتاجي ، زراعي كان أو صناعي ، ذي تأثير مباشر أو غير مباشر على الدخل الأهلي وعلى رفاهية الناس .

وقبل أن نبدأ بعرض بعض هذه الطرق الإحصائية الحديثة التي طبقت ويجرى تطبيقها في مصر ومقارنتها بالطرق المتبعة أصلاً يجدر بنا أن نعرف ماهية الإحصاء والطريقة الإحصائية . فالكثير من الناس يخلط بين الإحصاء بمعنى العدد والإحصاء كعلم وفن له قواعده وأصوله ومنطقه وفلسفته ، وباستخدامه يمكن تصميم واستخدام أنسب الطرق لجمع البيانات المختلفة عن المجتمع الذي نعيش فيه وتبويب هذه البيانات وتحليلها ثم تفسيرها واستخلاص النتائج منها . وعملية استخلاص النتائج هذه هي أسلوب علمي بحث بني على أساس نظرية الاحتمالات الرياضية ، وعلى ذلك فإنه من الممكن معرفة مدى صحة الاستنتاجات أو التقديرات المبينة على مثل هذه الطرق .

فواضح إذن أن الطريقة الإحصائية هي طريقة علمية تتبع نظريات وقواعد معينة كأي طريقة من طرق البحث العلمي الحديث ، فالمعروف أن طريقة البحث العلمي تتلخص في التعميم من الخاص إلى العام ، وهي عادة تشمل على خمس الخطوات الآتية .

- ١ — الملاحظة أو الملاحظة Observation
- ٢ — وضع الفروض لتفسير المشاهد أو الملاحظ : Hypothesis
- ٣ — اختيار الفروض . Test of hypothesis
- ٤ — تقييم البيانات وتفسيرها . Evaluation and Interpretation
- ٥ — التعميم . Generalization

ومن الناحية الإحصائية يمكن التحدث عن إحدى طريقتين :

١ — الطريقة التجريبية . Experimental Method

٢ — الطريقة الاستقصائية . Survey Method

وهذه الأخيرة تنقسم إلى قسمين :

(١) الاستقصاء التحليلي . Analytic survey

(ب) الاستقصاء الوصفى . Descriptive survey

ولمعرفة الفرق بين هذه الطرق وعلاقتها بالطريقة العلمية نورد المثال التالى :

لنفرض أننا أخذنا عينة من قرى مركز المنصورة لتقدير مساحة القطن بهذا المركز، فالاستقصاء هنا وصفى لأننا نريد أن نصف مركز المنصورة بالنسبة لمساحة القطن المزروعة به ، ومثل هذه المعلومات قد نكون فى حاجة إليها لأسباب إدارية ، كأن نريد معرفة ما إذا كانت المساحة المزروعة قطناً بهذا المركز فى حدود النسبة المقررة وهى ٣٣ ٪ أم لا .

والآن نفرض أننا لاحظنا أن متوسط محصول الفدان من القطن أعلى فى الأرض الخصبة منه فى الأراضى الأقل خصوبة . هذه الملاحظة هى الخطوة الأولى فى الطريقة العلمية . فإننا نقرر بحث هذا الموضوع باختيار عينة من الحقول وحساب متوسط محصول الفدان لكل حقل ، وكذلك تحليل عينة من التربة الخاصة بكل حقل لمعرفة محتوياتها من العناصر الغذائية ثم نحسب درجة الارتباط بين مقدار الأزوت مثلاً فى التربة ومتوسط محصول محصول الفدان ، لمعرفة ماذا كانت هناك علاقة بينهما ، فهنا قد افترضنا وجود علاقة ثم أجرينا اختبارها ، وهاتان هما الخطوتان الثانية والثالثة من خطوات الطريقة العلمية . فإذا كان الارتباط كبيراً وكان عدد العينات كافياً فإننا نستطيع التعميم من هذه العينة إلى احتمال وجود هذه العلاقة فى المركز كله ، وهذا ما يسمى بالاستقصاء التحليلي . ويلاحظ هنا أننا لم نتعرض لتوضيح أيهما السبب وأيهما المسبب . وكل ما حاولنا معرفته هو : هل هناك علاقة تدل على أن أحدهما يتبع الآخر بصرف النظر عن كون أيهما التابع وأيهما المتبوع ، وهاتان هما الخطوتان الأخيرتان من خطوات الطريقة العلمية .

لنفرض أننا نريد أن نذهب إلى أبعد من هذا ونفترض : بناء على الملاحظة السابقة ، أن إضافة الأزوت إلى الأرض تسبب زيادة محصول الفدان . واختبار مثل هذا الفرض يتم بشكل آخر يختلف عنه فى حالة الطريقة الاستقصائية التحليلية . فهنا نجرى تجربة باختيار بعض القطع الحقلية المتشابهة من كافة الظروف إلا التسميد الأزوتى ، ونضيف إلى نصف هذه القطع سماداً أزوتياً ولا نضيف إلى النصف الآخر شيئاً ، وهنا يمكننا التحكم فى التجربة وفى طريقة تطبيق السماد وميعاد تطبيقه

ثم نجمع البيانات ونختبر الفرق بين المحصول في الحالتين، فإذا كان محصول القطع التي سمدت بالأزوت أكبر كبرا جوهريا (١) أمكننا التعميم والقول بأن إضافة السماد الأزوتي قد أدت إلى زيادة محصول القطن، فهنا علاقة سببية، بمعنى أن إضافة السماد - هو السبب - قد سببت زيادة المحصول - وهو المسبب - وهذه هي الطريقة التجريبية، وواضح أنها تشتمل على الخمس الخطوات الخاصة بالطريقة العلمية، وتتميز بأنه يمكن التحكم في العوامل الداخلية في التجربة. ونحن نلاحظ أن طريقة الاستقصاء الوصفي تشتمل على الخطوتين الأخيرتين فقط من خطوات الطريقة العلمية.

بناء على ما تقدم يمكننا أن نقول بأن الاستقصاء الذي أجرى بمديرية الدقهلية لتقدير محصول الفدان لكل من القطن والأرز هو استقصاء وصفي الغرض منه وصف متوسط محصول الفدان بالمديرية؛ وتحليل البيانات لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين محصول الفدان من القطن ومقدار الإصابة بدودة الورك، ومتوسط عدد اللوز بكل شجرة مثلاً يجعل الاستقصاء تحليلياً. أما تجارب القمح التي أجريت بمديرية المنوفية لمعرفة أثر أصناف معينة من التقاوى المحسنة والسماد في زيادة محصول القمح بهذه المديرية فهي طريقة تجريبية، وواضح أن هذه كلها طرق علمية.

العينات الاستقصائية Sample Surveys :

لنفرض أننا نريد معرفة الإنتاج السنوي لبعض المحاصيل في الجمهورية المصرية. فهناك طريقتان يمكن استعمال إحداهما أو الأخرى، فإما أن نحصر الإنتاج حصراً شاملاً، بجمع بيانات عن مقدار الإنتاج في كل حيازة منتجة له، وإما أن نقدر الإنتاج على أساس عينة ممثلة Representative Sample

أما الحصر الشامل فقد يكون ممكناً في حالة المحاصيل التي يتم تسويقها أو تصنيعها تصنيعاً كلياً، أو التي يتركز إنتاجها في عدد قليل جداً من المزارع الواسعة. ففي هذه الحالة يمكن الحصول على بيانات عن إنتاجها مباشرة من الأسواق أو المصانع أو من سجلات الدوائر التي تقوم بإنتاجها. أما في حالة المحاصيل التي يجرى إنتاجها في مساحات كثيرة العدد، متفرقة لدى كبار وصغار الزراع كالمحاصيل الغذائية، فإن

القياس المباشر لا يتاجها يكاد يكون مستحيلا ، والطريقة العملية لتقدير إنتاجها هي قياس المساحة ومتوسط الحصول كل على حدة باستخدام طرق العينات Sample Techniques وهذه الطرق تلخص بصفة عامة في اختيار ودراسة عدد صغير نسبيا من المفردات لمعرفة بعض الحقائق أو الخصائص عن المجتمع الذى اختيرت منه هذه المفردات . والمجتمع قد يكون إنسانا أو حيوانا أو نباتا أو جمادا . وعدد المفردات في المجتمع قد يكون محدودا (١) أو غير محدود (٢) أى لا نهائى ، واتباع مثل هذه الطرق تمكن دراسة الكل عن طريق الجزء ، فباختيار بضعة مئات من المفردات اختيارا مناسباً ، يمكن الحصول على معلومات دقيقة عن مجتمع مكون من ملايين المفردات . وفى ذلك توفير للنفقات والمجهود والوقت ، والاقتصاد الناشئ عن مثل هذا الإجراء يكون غالبا ذا قيمة كبيرة . يضاف إلى هذا أنه نظرا لقلة عدد المفردات الداخلة في العينة ، فإن العدد اللازم من الموظفين يكون قليلا ويسهل تدريبهم تدريبا كافيا والإشراف عليهم فى تنفيذ إجراءات العينة ، ومعنى هذا أن البيانات تكون أكثر دقة عما لو كان عدد المفردات ضخما كما فى حالة الحصر الشامل .

وأنواع العينات تنقسم إلى قسمين رئيسيين :

Judgement Samples

١ — عينات حكمية

Random Samples

٢ — عينات عشوائية

فى حالة العينات الحكمية يجرى اختيار مفردات العينة بالحكم الشخصى للفرد القائم بالعمل ، والمفروض فيه أن يكون ملما بالمما جيدا بحالة المجتمع ، ولديه ما يكفى من المعرفة عنه حتى يمكنه اختبار بعض المفردات التى يعتقد أنها تمثل المجتمع . وميزة هذه الطريقة أنها سريعة ويمكن الانتجاع إليها فى الحالات الطارئة التى يتحتم فيها الحصول على تقدير سريع جدا أو الحصول على فكرة سطحية عن صفات المجتمع المرادة دراسته .

أما في حالة العينات العشوائية فإن الاختيار الفعلي للمفردات يكون بتخصيص رقم مسلسل لكل مفردة من مفردات المجتمع ، ثم استعمال جداول الأرقام العشوائية لاختيار المفردات الداخلة في العينة . وكلمة العشوائى معناها الرجوع إلى الصدفة ، فالاختيار العشوائى هو الاختيار بمجرد الصدفة ، ولتوضيح هذا نفرض أننا نريد أن نختار ثلاث قرى من مركز المنصورة اختياراً عشوائياً فإنه يمكن اتباع الخطوات الآتية :

(أولاً) إدراج أسماء جميع القرى التابعة لمركز المنصورة في كشف بحسب الحروف الأبجدية أو أى ترتيب آخر .

(ثانياً) تخصيص رقم مسلسل لكل قرية ، فإذا كان عدد القرى بمركز المنصورة ٣٠ فالقرية الأولى في الكشف تأخذ الرقم ١ والقرية الأخيرة في الكشف تأخذ الرقم ٣٠ (ثالثاً) تعد ثلاثون ورقة وتكتب عليها الأرقام من ١ إلى ٣٠ بحيث تكون كل ورقة تحمل رقماً واحداً من هذه الأرقام الثلاثين وتوضع الثلاثون ورقة في كيس من القماش .

(رابعاً) تمزج الأوراق داخل الكيس ثم تسحب ثلاث ورقات منها دون النظر إلى داخل الكيس ، وتقرأ الأرقام المدونة على الثلاث ورقات ولتكن ٧ ، ١٢ ، ٢٨ مثلاً .

(خامساً) يرجع إلى الكشف الخاص بالقرى وتؤخذ القرى المقابلة لتلك الأرقام الثلاثة .

نلاحظ أننا تدخل بشكل أو بآخر في إجراء عملية الاختيار وإنما ترك ذلك لمجرد الصدفة ، كما أن جميع القرى التابعة للمركز أمامها فرص متكافئة أو متساوية للاختيار أو للدخول في العينة . وليست هذه هي الطريقة الوحيدة ، بل هناك طرق كثيرة لتأدية نفس الغرض . وهذا الإجراء هو ما يسمى بالاختيار العشوائى والعينة المكونة من ثلاث قرى هي عينة عشوائية ، وعملية أخذ العينة وتنفيذها هي المعاينة Sampling وواضح أن الإجراء السابق شرحه طويل ، غير عملي ، خصوصاً إذا كان عدد القرى كبيراً جداً ، ولهذا يوجد ما يسمى بجداول الأرقام العشوائية Random Numbers Tables of يستعاض بها عن عملية إعداد الوريقات

الصغيرة وكتابة رقم على كل ورقة . وقد وضعت هذه الجداول بحيث تعطى لكل رقم فرصاً للاختيار مكافئة للفرص الموازية لأى رقم آخر ، وبمعنى آخر يكون احتمال اختيار أى رقم ، وبالتالى أى قرية أو أى وحدة من وحدات العينة ، مساوياً لاحتمال اختيار أى رقم آخر ، وطريقة استخدام هذه الجداول سهلة سريعة وتوجد هذه الجداول وطرق استعمالها ملحقه بكثير من كتب الإحصاء .

وهذه هى العينة العشوائية (أو ما تسمى بالعينة العلمية Scientific Sample) فى أبسط أشكالها وهناك أنواع أخرى كثيرة ، من العينات العشوائية يلجأ إلى استخدامها حسب الظروف ، فمثلاً إذا كانت الثلاثين قرية السالفة الذكر غير متجانسة بالنسبة لخصوبة التربة أو للقوة الإنتاجية فإنه يمكن تقسيمها إلى مجموعتين أو أكثر من المجموعات بحيث تكون القرى التابعة لكل مجموعة متجانسة بقدر الإمكان ثم نجرى عملية الاختيار العشوائى من كل مجموعة على حدة حسبما سبق شرحه ، وهذا ما يسمى بالعينات الطباقية Stratified Samples .

وقد نلجأ إلى إجراء عملية الاختيار العشوائى على مرحلتين ، بدلا من مرحلة واحدة ، بأن نختار ثلاث قرى بطريقة عشوائية ثم نختار عدداً معيناً من الحيازات من كل منها بطريقة عشوائية أيضاً أو نلجأ إلى إجراء اختيار عشوائى ثالث ورابع وذلك باختيار تربية من كل حيازة ثم اختيار عدد معين من التباتات من كل تربية وهكذا ، وهذه تسمى العينة المتعددة المراحل Multistage Sample وغير ذلك من أنواع العينات المختلفة التى من شأنها الحصول على عينة ممثلة تعطينا التقدير المطلوب فى حدود الدقة المطلوبة والإمكانات المادية الموجودة . ويتوقف استخدام تصميم معين دون التصميمات الأخرى على طبيعة المفردات ومقدار اختلاف بعضها عن بعض وغير ذلك من الاعتبارات المادية والعلمية .

والمبدأ العام فى استخدام العينات العشوائية هو الحصول على أكبر دقة ممكنة فى حدود التكاليف المخصصة لعملية التقدير ، أو على العكس : الحصول على دقة معينة بأقل تكاليف ممكنة .

وللوصول إلى هذا الغرض توجد معادلات رياضية خاصة تناسب التصميم

الموضوع ، وباستخدامها يمكن تحديد الحجم المناسب للعينة وتوزيع أفراد العينة على المجموعات توزيعاً أمثل Optimum Allocation .

وعلى ضوء ما تقدم يمكن المقارنة بين العينات الحكيمة والعينات العشوائية ، ففي حالة العينات الحكيمة لا توجد أية طريقة لمعرفة درجة تمثيلها للمجتمع تعتمد كلية على مقدرة الشخص القائم بعملية الاختيار ومدى الملمة بخصائص المجتمع، وعلى هذا قد تكون هذه العينة جيدة جداً من حيث درجة تمثيلها . ولهذا السبب وهو عدم التأكد من مدى دقة هذه العينات وإمكان الاعتماد على نتائجها ، يلجأ غالباً إلى زيادة حجم العينة لتشتمل على ما يتراوح بين ١٠، ٢٠٪ (وفي مصر تصل النسبة إلى ٢٥ ٪) من المجتمع السكلي على أمل أن تصبح العينة ممثلة للمجتمع . ونتيجة لهذا تزيد التكاليف والوقت اللازم لإنجاز العينة ، وفي نفس الوقت لم تحل مشكلة عدم معرفة مدى دقة العينة وإمكان الاعتماد عليها ، كما أن زيادة حجم العينة يستلزم استخدام عدد كبير من الناس أكثرهم قليلي التمرين . حتى لو استخدم عدد قليل من الموظفين المستمرين فإن كبر حجم العينة يجعل المجهود اللازم كبيراً يؤدي إلى إنهاك هؤلاء القلة من الموظفين فتقل كفاءتهم على العمل وبالتالي تقل دقة العينة .

أما في حالة العينة العشوائية فإنها إذا صممت بمعرفة إحصائي متخصص تصميماً جيداً فإن دقة النتائج التي نحصل عليها من العينة يمكن حسابها من بيانات العينة ذاتها بدون أي افتراض أو تخمين ، وهذا هو ما يعبر عنه بالخطأ العيني Sampling Error ، وكلما كان هذا الخطأ صغيراً كانت الدقة كبيرة والعكس بالعكس . ويمكن استخدام هذا الخطأ في حساب حدود معينة لدقة التقدير المبني على العينة ، وبمعنى آخر يمكن تحديد مدى لدقة العينة بحيث إنه إذا أمكنت دراسة جميع أفراد المجتمع فإن النتيجة لابد أن تقع — في الحدود المحسوبة من مثل هذه العينات — عدداً معيناً من المرات ، وهذه الحدود هي المعروفة بحدود الثقة ، Confidence Limits ، فمثلاً باستخدام عينة عشوائية نفرض أن مساحة القطن بمركز المنصورة قد قدرت بـ ٥٠٠٠ فدان ، وبحساب الخطأ من العينة اتضح أنه ١/٥ مثلاً أي ٥٠ فداناً ، وبمعادلة رياضية خاصة يمكن الحصول على حدود الثقة لهذا

التقدير وهي 5000 ± 100 أى من ٤٩٠٠ إلى ٥١٠٠ فدان بمستوى احتمال (١) ٩٥٪ . ومعنى ذلك أننا لو كررنا عملية أخذ عدد من العينات طها نفس الحجم من نفس المركز وحسبنا حدود الثقة لكل عينة فإن المساحة الحقيقية للقطن في هذا المركز لابد أن تقع داخل ٩٥٪ على الأقل من هذه الحدود ، والواضح أن مثل هذا البيان يعتمد على نظرية الاحتمالات التى بنيت على أسس رياضية بحتة وتحققت صحتها من الناحية العملية وظهرت فائدتها في تطبيق العينات .

هذا ويلاحظ القارئ أننا قد استخدمنا بعض الإصلاحات كالإختلاف (٢) والاحتمالات والخطأ وغير ذلك . وقد تبدو هذه الاصطلاحات صعبة غير واضحة مينا الواقع غير ذلك . فإذا تأملنا قليلا وجدنا أنها واقعة في حياتنا اليومية وحركاتنا العادية ولكننا لانشعر بها . فمثلا إذا نظرنا إلى حركة مرور السيارات عند تقاطع شارعين مزدحمين بالمرور نجد أن عدد ونوع وسرعة مرور السيارات تختلف بين وقت وآخر ، فإذا أراد الشخص أن يعبر الطريق فإنه يمسب في ذهنه بسرعة فرصة وصوله إلى الجانب الآخر بسلام ، فإذا كانت هذه الفرصة أو الاحتمال عاليا فإنه يعبر الطريق ، وقد يكون الخطأ في تقديره كبيرا فيكون احتمال تعرضه للأذى كبيرا .

ويقاس على ذلك في حالة العينات ، فإذا كان الخطأ كبيرا قلت درجة الاعتماد على البيانات المأخوذة منها . وللحصول على عينة دقيقة لا يكفي أن يكون التصميم جيدا فحسب ، بل يجب أن تنفذ جميع الخطوات والإجراءات بمنتهى الدقة . فلا فائدة من إضاعة الوقت في وضع تصميم يحكم العينة للحصول على خطأ عيني Sampling Error صغير، بينما الخطأ غير العيني Non sampling Error ناشئ عن مصادر أخرى ، كالإهمال في تنفيذ التعليمات أو اتباع إجراءات خاطئة في المراحل الأولى لأخذ العينة وغير ذلك من أخطاء التسجيل والتبويب وعوامل التخزين . وهنا تظهر أهمية تدريب الموظفين تدريباً جيداً وتفهمهم للتعليمات وأهمية الإشراف الفعلى على أعمالهم للاطمئنان إلى تنفيذ التعليمات بدقة وتسجيل البيانات بأمانة حتى يقل الخطأ غير العيني . وبالتالي تزيد دقة العينة .

ومما سبق تتضح أهمية طرق العينات العشوائية الحديثة وأفضليتها على العينات الحسكية ، فليس معنى هذا أن الحكم الشخصى أمر غير مرغوب فيه أو يمكن الاستغناء عنه ، فتمكننا الاستعانة بالحكم الشخصى فى المراحل الأولى لأخذ العينة العشوائية كتقسيم المجتمع المراد تقدير صفاته إلى مجموعات متجانسة بالنسبة لصفة من الصفات أو لمجموعة من الصفات أو فى وضع الاستمارات الخاصة بجميع البيانات ، وغير ذلك ، ولكن المهم أن يتم اختيار الوحدات النهائية المعينة بطريقة عشوائية ليس للحكم الشخصى أى أثر فيها ، فالطرق المتبعة فى مصر الآن لتقدير المحاصيل هى العينات الحسكية ، إذ يستعمل موظفو الزراعة حكمهم الشخصى فى جميع مراحل أخذ العينة . ومثل هذه العينة وإن كانت كبيرة الحجم جداً (٢٥ ٪) إلا أن درجة تمثيلها للمجتمع ترتفع كلفة بالعنصر الشخصى ، فهى ليست عينة علمية ، لأنها ليست عشوائية حتى فى آخر مراحلها ، ولا يمكن حساب دقة التقدير المبني عليها .

ويمكن تلخيص الخطوات الضرورية للقيام بالاستقصاء فيما يأتى :

- ١ — تحديد الغرض من الاستقصاء .
- ٢ — تعريف المجتمع المراد دراسته .
- ٣ — تحديد البيانات المطلوب جمعها .
- ٤ — اختيار طريقة جمع البيانات .
- ٥ — اختيار نوع وحدات العينة .
- ٦ — تحديد طريقة اختيار وحدات العينة .
- ٧ — تنظيم أعمال الحقل .
- ٨ — تلخيص وتحليل البيانات .
- ٩ — عرض النتائج واستخدام المعلومات التى حصلنا عليها فى تصميم الاستقصاءات الماثلة مستقبلاً .

قياس المساحة :

فى البلاد التى لا يوجد بها نظام المساحة التفصيلية يلجأ إلى استخدام العينات فى تقدير المساحات المزروعة بمختلف المحاصيل . أما فى مصر وغيرها من البلاد

التي توجد بها مساحة تفصيلية للأراضي فإنه تتوافر لديها السجلات والخرائط الوافية التي يمكن استخدامها في حصر مساحات المحاصيل المختلفة حصراً شاملاً على الطبيعة ومن الواضح أن مثل هذه العملية طويلة وشاقة ، وتتكلف الكثير من النفقات وتستلزم استخدام عدد كبير من الموظفين يكون بعضهم غالباً غير متمرن تمريناً كافياً ، كما أن كثرة عددهم تجعل الإشراف عليهم صعباً وبالتالي تقل دقة عملية الحصر الشامل ، ولهذا فإنه من المفيد جداً تطبيق نظام العينات في تقدير المساحات المزروعة بالمحاصيل المختلفة والاكتفاء بحصرها حصراً شاملاً كل خمس سنوات مثلاً . هذا وإن توافر السجلات والخرائط التفصيلية عن الأحواض التابعة لكل قرية من شأنه أن يهيئ أساساً ممتازاً لتصميم عينات مناسبة تعطينا نتائج دقيقة يمكن الاعتماد عليها .

ويجرى البحث الآن في إعداد إطار مساحي مناسب من هذه الخرائط وجعله أساساً لاختيار العينات ، كما تجرى دراسات مستفيضة بفرع تبويب البيانات وتحليلها بقسم الإحصاء في وزارة الزراعة عن مساحة كل محصول بكل قرية ، وعلاقة ذلك بحجم المساحة المزروعة بالقرية واستخدام هذه العلاقة في تصميم العينات اللازمة لتقدير مساحة المحصول في حدود الدقة المطلوبة ، إلى غير ذلك من الدراسات والمقارنات بين الطرق المختلفة لتقدير المساحة بواسطة العينات لمعرفة أنسب الطرق وأدقها بالنسبة لكل محصول تمهيداً لتطبيقها عملياً في السنوات القادمة .

تقدير متوسط محصول الفدان :

تقدير متوسط المحصول إما أن يكون قبل الحصاد ، وهو ما يسمى بالتنبؤ Forecasting وإما بقياس متوسط المحصول عند الحصاد . فالتنبؤ بمتوسط محصول الفدان يتم بالحصول على بيانات عن العوامل المرتبطة بمتوسط المحصول ، كحالة المحصول ، كما تبدو للشخص القائم بعملية التقدير ، أو بقياس بعض الصفات المتعلقة بمحصول الفدان كعدد اللوز بكل شجرة في حالة القطن ، وكذلك الأحوال الجوية وغيرها . أما قياس المحصول عند الحصاد فيقصد به حصاد بعض القطع المختارة ووزن الناجم وتقدير متوسط محصول الفدان .

والطرق المتبعة الآن بأكثر الدول في تقدير متوسط المحصول تعتمد على الحكم الشخصي في حالة المحصول والاتصال بالزراع ، ففي الدول المتقدمة حيث تكون نسبة التعليم بين الفلاحين مرتفعة تجمع البيانات عن حالة المحصول بإرسال خطابات دورية للزارعين الذين يتطوعون لإعطاء بيانات عن مزارعهم والمزارع المحيطة بهم . أما في الدول المتخلفة والتي تنتشر فيها الأمية بين المزارعين ، فيجمع البيانات موظفون حكوميون يتصلون بالزراع ويستعملون حكمهم الشخصي على حالة المحصول . وفي كلتا الحالتين لا يخلو التقدير المبني على مثل هذه التقارير من تحيز كبير غير معروف الاتجاه ولا يمكن تقديره . فالتقديرات المعمولة بواسطة المزارعين المتطوعين تميل على وجه عام إلى خفض متوسط محصول الفدان ، كما أنه في بعض الأحيان يكون التحيز في الاتجاه الآخر . ففي مصر مثلاً دلت التجارب على أن التقديرات المأخوذة من الزراع بالاتصال المباشر وسؤالهم غير دقيقة وفيها تحيز غير معروف الاتجاه أو المقدار . فمثلاً إذا سئل الزارع الصغير عن محصول الفدان لديه ، فقد ينقصه على أمل معافاته من قسط أو خفض الإيجار أو خشية الحسد . أما المزارع الكبير فقد يميل إلى خفض المحصول آملاً ارتفاع أسعاره إذا قدر المحصول تقديراً منخفضاً . ومن الناحية الأخرى قد يعتمد البعض إلى المغالاة في المحصول حبا في الظهور وخاصة إذا كان من يعطي البيان ناظر زراعة أو موظفاً بدائرة يريد إظهار كفايته . أما موظفو الزراعة فإنهم حين تقديرهم لمتوسط المحصول يكونون متأثرين بمحصول العام الماضي أو بمعدل الخمس السنوات السابقة ، وينتج عن ذلك أن تقديرهم للمحصول يكون مرتفعاً في السنين ذوات المحصول المنخفض ، وعلى العكس يكون منخفضاً في السنين ذات المحصول المرتفع .

وللتخلص من عوامل التحيز هذه تلجأ بعض الدول إلى استخدام الرسوم البيانية التي تمثل العلاقة بين متوسط المحصول المحسوب من تقارير الزراع والمحصول الفعلي الذي يحصل عليه من بيانات دقيقة نهائية كبيانات المحالج والمصانع أو الإحصاءات — لسلسلة من السنين لتصحيح التقدير ، ولكن هذه الطريقة لا تخلو أيضاً من العوامل الشخصية لما تحتويه من حكم شخصي عند توفيق العلاقة التقريبية .

ولهذا فكر بعض الاحصائيين في توفير العلاقة بمعادلات رياضية ، ولكنهم لم تحل المشكلة حلا كاملا ، لأن اختيار المعادلة الرياضية المناسبة أمر يرجع لتقدير الشخص القائم بالعملية ، فضلا عن أن البيانات التي تؤخذ على أنها فعلية أو نهائية قد تكون عرضة للخطأ ولعدم الدقة ، وهذا يؤدي إلى الحصول على تقديرات خاطئة .

تجارب الحصاد : Crop-cutting Experiments

يتضح مما سبق فشل الطرق الموضوعية أو الطرق الشخصية في الحصول على تقديرات دقيقة لمتوسط المحصول يمكن الاعتماد عليها ، ولهذا كان من الضروري استبدال مثل هذه الطرق بأخرى مبنية على مبدأ القياس الفعلي لعينة عشوائية من المحصول .

وقد لجأ الكثير من الدول كإندونيسيا واليابان والولايات المتحدة وإنجلترا وبورما وغيرها إلى استخدام طرق العينات المبنية على مبدأ القياس الفعلي Objective Measurements في تقدير متوسط المحصول ، وتعرف هذه الطرق « بتجارب الحصاد » وصار تطبيقها بنجاح . ومع أن تفاصيل استخدام هذه الطريقة تختلف في كل دولة عنها في الأخرى إلا أنها تلخص بصفة عامة في الاختيار العشوائي لوحدات مساحية ذات أبعاد وأشكال معينة موزعة على المساحة المزروعة من المحصول المراد تقديره ، وحصاد النتائج من هذه الوحدات ووزنه وحساب متوسط المحصول على هذا الأساس . وقد يتم الاختيار العشوائي لهذه الوحدات على مرحلة واحدة أو على مراحل متعددة وهو الغالب ، وهذه الإجراءات تختلف بين دولة وأخرى حسب الظروف المحلية لكل دولة ، ومثل هذه الطرق من شأنها أن تعطي تقديرا خاليا من التحيز لمتوسط محصول الفدان .

وقد قام قسم الاحصاء بوزارة الزراعة في صيف عام ١٩٥٥ بالتعاون مع خبير منظمة الأغذية والزراعة مستر ر.س. كوشال ، باستفتاء تمهيدي Pilot Survey لتقدير متوسط محصول الفدان لكل من القطن والأرز بمديرية الدقهلية . وقد خصصت للقطن ٣٠٠ تجربة مساحة كل منها ٨٤ مترا مربعا أي ٩.٠ من الفدان وأبعادها ١٢ × ٧ مترا ، كما خصصت للأرز ٢٥٠ تجربة مساحة كل منها ٤٢ مترا مربعا

أى جـبـ من الفدان وأبعادها ٦ × ٧ أمتار . وقد استعين في تحديد عدد التجارب ومساحة كل منها وأبعادها بالأبحاث التى أجريت فى بعض الدول الأخرى ، وقد توقعنا فى هذا الاستفتاء أن نحصل مقدما على التقدير المطلوب لكل من المحصولين فى حدود خطأ يتراوح بين ٣ و ٤ ٪ .

وقد وزعت التجارب الخاصة بكل محصول على المراكز التابعة للديرية وعددها ١١ مركزاً (تشمل مركز ديرب نجم) بنسبة مساحة المحصول فى مركز ، فنلّا فى حالة القطن نجد أن :

$$\text{عدد التجارب المخصصة لكل مركز} = \frac{\text{مساحة القطن بالمركز}}{\text{جملة مساحة القطن بالديرية}} \times ٣٠٠$$

وتم أيضاً توزيع التجارب بين الوحدات الزراعية لكل مركز (وجمعتها ٢٧ وحدة) وهذا التوزيع متناسب Proportional Allocation من شأنه تسهيل العمليات الحسابية الخاصة بمتوسط المحصول وحساب دقة التقدير .

ولكى يمكن تحديد هذه الوحدات التجريبية على الطبيعة أجريت دراسات مستفيضة للقرى والأحواض التابعة لكل قرية ، والحيازات ، وعلى ضوء هذه الدراسات وغيرها من الاعتبارات الإحصائية والفنية والاقتصادية ، تقرر تقسيم المساحة المنزرعة من كل قرية إلى مجموعات من الأحواض Clusters of Hodes تتراوح مساحة كل منها بين ١٥٠ و ٢٥٠ فداناً أى بمتوسط قدره ٣٠٠ فدان من الأراضى المنزرعة ، وتوزيع التجارب على أربعة مراحل من الاختيار العشوائى . أى أن العينة متعددة المراحل Multistages .

وهذه المراحل هى :

- ١ — اختيار مجموعات الأحواض الداخلة فى العينة .
- ٢ — اختيار قطعتين (أى زارعين) للقطن وآخرين للأرز بكل مجموعة من مجموعات الأحواض الداخلة فى العينة .
- ٣ — اختيار تربية لكل قطعة وقع عليها الاختيار فى المرحلة الثانية .
- ٤ — تحديد مكان الوحدة التجريبية بكل تربية مختارة .

ولاختيار مجموعات الأحواض الداخلة في العينة أعدت « الاستمارة رقم ١ — بحث إحصاء » لخصر الأحواض التابعة لكل قرية مبيناً بها رقم الحوض ومساحته المنزرعة ، و « الاستمارة رقم ٢ — بحث إحصاء » لكل وحدة زراعية ، مبينة بها أسماء القرى التابعة للوحدة والمساحة المنزرعة لكل قرية . فبالاستمارة ٢ تم تخصيص عدد من مجموعات الأحواض لكل قرية بواقع ٢٠٠ فدان في المتوسط لكل مجموعة . فالقرية التي مساحتها المنزرعة ١٠٠٠ فدان مثلاً ينحصرها ٥ مجموعات (أى $\frac{1}{5}$) وهكذا بالنسبة لكل قرية مدرجة في الكشف الخاص بالوحدة ، ومن العدد التجميعي لهذه المجموعات ، وباستخدام جداول الأرقام العشوائية تم اختيار العدد اللازم من المجموعات بكل وحدة ، وبالرجوع إلى الكشف التفصيلية الخاصة بالأحواض التابعة لكل قرية « الاستمارة رقم ١ — بحث إحصاء » تمكن معرفة الأحواض التابعة لكل مجموعة وقع عليها الاختيار .

وعدد المجموعات اللازم اختياره يتوقف على عدد التجارب المزمع إجراؤها بكل مجموعة . والمعروف إحصائياً أننا نحصل على أكبر دقة إذا أجرينا تجربة واحدة بكل مجموعة ، ومعنى ذلك أن عدد المجموعات اللازمة للقطن مثلاً يكون ٣٠٠ مجموعة ، ولكن لأسباب اقتصادية (أى لتوفير التنقل بين المجموعات) ولدى تمكن دراسة الاختلاف بين محصول التجارب داخل المجموعات للاستفادة منه في تحديد حجم العينة مستقبلاً قد تقرر إجراء تجربتين لكل محصول بكل مجموعة . وبذلك يكون عدد المجموعات اللازمة للقطن ١٥٠ مجموعة ، وللأرز ١٢٥ مجموعة . وباختبار المجموعات بالقطن اتضح أن ١١٧ مجموعة منها يزرع بها الأرز ، ولذلك استدعى الأمر اختيار ٨ مجموعات أخرى فقط لتكاملة العدد اللازم للأرز . ومن هذا يتضح أن تقسيم القرى إلى مجموعات من الأحواض بهذا الحجم قد أدى إلى إمكان إجراء تجارب القطن والأرز معاً في مجموعة واحدة ، وفي هذا اقتصاد كبير في الجهود والوقت اللازم للانتقال بين التجارب .

وفي المرحلة الثانية أعدت قائمة بأسماء زراع القطن بكل مجموعة أحواض وأخرى لزراع الأرز ومساحة القطعة التابعة لكل منها ، ثم أجرى اختيار قطعتين لكل محصول اختياراً عشوائياً مناسباً . وفي المرحلة الثالثة اختير حقل واحد

(أو تربية) لدى كل مزارع وقع عليه الاختيار وأخذت أبعاد كل حقل (الطول والعرض) وسجل بالاستمارة الخاصة بذلك . وقد تمت هذه المراحل الثلاث الأولى في زيارة واحدة إلى الحقل قبل الحصاد بفترة كافية .

أما المرحلة الأخيرة — وهي تحديد مكان الوحدة التجريبية بالحقل — فقد تمت في نفس يوم الحصاد بالاستعانة بالشواخص والمثلث المساح والشريط القياس ، ويلف حبل حول الشواخص المحددة للتجربة أمكن تفريق النباتات على جانبي الحبل لمعرفة النباتات الداخلة في التجربة وحصادها ووزن الناتج وتسجيله . وفي حالة القطن حيث توجد جنية ثانية في أكثر الأحيان استدعى الحال زيارة ثالثة وتسجيل وزن الجنية الثانية .

ولحساب معدل فقد الرطوبة في الأرض أخذت عينات من نصف التجارب وزنة كل عينة خمسة كيلوجرامات وأجريت عليها اختبارات التجفيف مدة أسبوعين ، وقد اتضح أن نسبة الفقد في الرطوبة هي في المتوسط ٨٪ ، وقد خصمت هذه النسبة من متوسط المحصول الذي قدر على أساس وزن الناتج في يوم الحصاد .

وحيث إن التجربة لا تشمل على أى منافع كالقنوات والجسور ... الخ . فقد أجرى حساب هذه المنافع التي لا تؤخذ في الحسبان عند حصر مساحة المحصول بمعرفة مصلحة المساحة (لأنها أقل من قصبة في العرض) وقد اتضح أن نسبتها حوالي ٨٪ في حقول القطن و ٤٪ في حقول الأرز ، ويلزم خصم هذه النسبة من مساحة المحصول قبل حساب جملة الإنتاج .

وقد أمكن باتباع هذه الطريقة وباستخدام عينة لا يزيد حجمها عن ٢٠ جزءا في المليون بالنسبة للقطن و ١٠ أجزاء في المليون بالنسبة للأرز ، تقدير متوسط محصول القطن بمديرية الدقهلية بخطأ عيني قدره ٣,١٪ وقدر محصول الأرز بخطأ ٢,٢٪ . وقد تم إجراء التحليل الإحصائي للناتج فأتضح أن اعتبار التقسيمات الإدارية قد أدى إلى زيادة دقة التقدير زيادة ملحوظة ، كما أمكن باستخدام معادلات خاصة بتقدير عناصر الخطأ ، وعلى هذا الأساس وضع الجدول الآتي ليعين عدد مجموعات

الأحواض اللازمة لتقدير كل من المحصولين في حدود خطأ معين وفقاً لعدد التجارب التي تجرى بكل مجموعة :

عدد التجارب	النسبة المئوية للخطأ							
	الارض				القطر			
	٠.٥٪	٠.٤٪	٠.٣٪	٠.٢٪	٠.٥٪	٠.٤٪	٠.٣٪	٠.٢٪
١	٣٢	٤٩	٨٨	١٩٨	٧٢	١١٢	١٩٩	٤٤٨
٢	٢٣	٣٥	٦٣	١٤١	٥٠	٧٩	١٤٠	٣١٥
٣	٢٠	٣١	٥٤	١٢٢	٤٣	٦٨	١٢٠	٢٧٠
٤	١٨	٢٨	٥٠	١١٣	٤٠	٦٢	١١٠	٢٤٨
٥	١٧	٢٧	٤٨	١٠٧	٣٨	٥٩	١٠٤	٢٣٥

وواضح أن عدد المجموعات اللازمة يقل كلما قلت الدقة المطلوبة للتقدير ، وكذلك كلما زاد عدد التجارب التي تحصد بكل مجموعة ، ولكن إذا زاد عدد التجارب عن ثلاث فإن النقص يكون غير محسوس . وبلاستعانة بمثل هذا الجدول ، وبالخبرة العملية عن حالة المواصلات وقدرة الموظفين على العمل ، يمكن اتخاذ قرار بشأن مجموعات الأحواض وعدد التجارب بكل مجموعة للحصول على تقدير ذي دقة معينة ، فقد اتضح مثلاً أنه في حالة القطن يمكن للموظف أن يباشر جني ثلاث تجارب في يوم واحد ، وفي حالة الارز يمكنه إنجاز تجربتين فقط .

هذا وقد تقرر فعلاً تطبيق تجارب الحصاد على تقدير محصول القمح في الموسم الزراعي الحالي في جميع مديريات الجمهورية ، وستعد الخطة للحصول على هذا التقدير في حدود ١ ٪ خطأ (وهنا يمكن الاستعانة بجدول الارز السابق لتحديد العدد اللازم من المجموعات وعدد التجارب بكل مجموعة ، وسيكون في الإمكان الحصول على تقدير لكل مديرية ومركز ولكن بخطأ أكبر قليلاً من ١ ٪ .

أما فيما يخص بتكاليف هذه العملية فإنها تنحصر في الأدوات اللازمة من موازين وشواخص ومثلث مساح وشرائط ، وأجور العمال اللازمين لإجراء عملية الحصاد والعمليات التي تليها ، وحيث إن هذه الأدوات يمكن استعمالها عدة سنين ، في عدة

محاصيل فإن تكاليف ما يخص المحصول في السنة الواحدة من جملة تكاليف هذه الأدوات يعتبر ضئيلاً . وعلى ذلك تنحصر أهم التكاليف في أجور العمال وهي بواقع ٢٠ قرشا لكل تجربة . ويجرى إعداد شتلة صغيرة مناسبة بها جميع الأدوات اللازمة لهذه العملية يسهل حملها والانتقال بها من مكان إلى آخر .

والتوسع في هذه الطريقة يمكن من الحصول على بيانات دقيقة عن القوة الإنتاجية للتربة في مختلف الوحدات الزراعية ، ومعرفة الأماكن ذات الإنتاج المنخفض فتوجه لها العناية الحكومية ، لرفع إنتاجها وإرشاد الزراع إلى الوسائل التي من شأنها زيادة متوسط محصول الفدان .

تجارب التسميد والتقاوى المحسنة :

وقد قام قسم الإحصاء وتربية النباتات في هذا الموسم الزراعى بإجراء تجارب لبحث مدى استجابة محصول القمح للسماد والتقاوى المحسنة في أراضى الزراع بمديرية المنوفية . وقد اتبعت الطرق التي اتبعت في الدقيلية لاختيار الحقول التي أجريت بها التجارب وجملة عددها ٥٦ تجربة ، فأجرى اختيار مجموعتين من الأحواض بكل وحدة زراعية (وعددها ١٤ وحدة بالمديرية) ثم أجرى اختيار قطعتين بكل مجموعة ثم اختيار حقل واحد في كل قطعة لإجراء التجربة . ثم أجرى تقسيم الحقل إلى ١٦ قطعة صغيرة (في حدود الأساليب التي يتبعها الزراع بهذه المديرية عادة) وإبعاد كل منها نحو ٥ × ٨ أمتار وزعت عليها المعاملات باستخدام الأرقام العشوائية وهذه المعاملات هي كما يأتي :

عدد

٤ أصناف من التقاوى اثنان منها من الأصناف المحسنة وهما جيزة ١٣٩ وطوسون .
وصنفان محليان هما هندی د د ، والصنف الذى يستعمله الزراع .

٤ معاملات للتسميد وهى :

كيلو

٧٥ سلفات نشادر .

١٥٠ سلفات نشادر .

حضر سوبر فوسفات .

١٠٠ سوبر فوسفات .

وهذا التصميم هو $2 \times 2 \times 4$ أى أربعة أصناف من التقاوى ونوعان من السماد كل منهما ذو مستويين ، وقد تمت عمليات الزراعة والتسميد فى المواعيد المناسبة وفقا للطرق التى يتبعها الزراع وحسب التصميم الذى وضع للتجربة وهو المعروف بالتجارب المنشقة Split Plot Desings حيث طبقت معاملات التقاوى والسماد الأزوتى على القطع الكلية Wlohp lots وعددها ثمان (2×4) ثم طبق السماد السوبر فوسفاتى على نصف عدد القطع الجزئية Sub- Plots . وسجلت بيانات عن حالة ازدهام ونمو النباتات بكل تجربة وسيجرى تسجيلها مرة أخرى قرب الحصاد لاستخدام هذه البيانات حين تحليل نتائج التجربة ، وبوضع هذه التجارب تحت الملاحظة يمكن جمع بيانات عن حالة المحصول والعوامل الجوية والإصابات وغير ذلك من العوامل المؤثرة وتحليلها ودراسة علاقتها بمتوسط الإنتاج واستخدام هذه العلاقات فى التنبؤ المبتكر بمتوسط المحصول ، وبصفة عامة فى توجيه العناية إلى العوامل ذات التأثير الأكبر فى حالة المحصول عند وضع الخطط اللازمة لزيادة الإنتاج .

وللتوسع فى هذه الطرق العلمية السليمة فائدة كبيرة فى توحيد جهود مختلف أقسام الوزارة فى التعاون على نجاحها ، وفى نشر نتائج الأبحاث العلمية على موظفى الأقاليم الذين سيكتسبون خبرة ومراة عند تطبيقها بنشرها لدى الزراع . وإن نجاح مثل هذه الطرق يتوقف الى حد كبير على الموظفين والزراع ، وعلى المهارة فى تطبيق نظرية العينات بشكل يناسب الأوضاع والظروف المحلية .